الممثل الخاص للرئيس الروسي بوتين يعزي «حزب البعث» بوفاة الرفيق يوسف أحمد

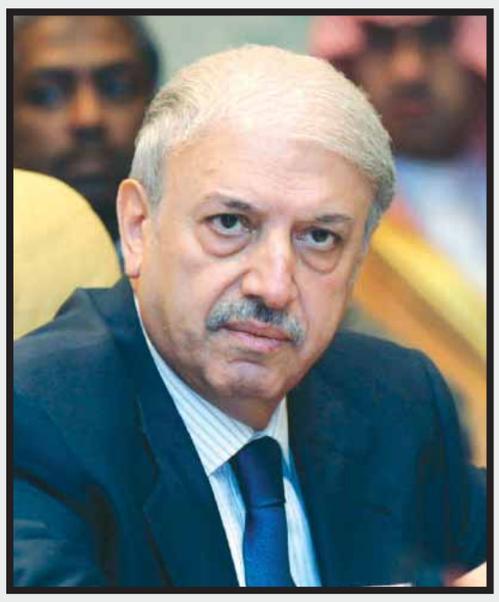

عضو القيادة المركزية للحزب الوزير والسفير السابق يوسف أحمد

الوطن

قدمت موسكو تعازيها لحزب البعث العربي الاشتراكي، بوفاة عضو القيادة المركزية للحزب، الوزير والسفير السابق يوسف أحمد، الذي وافته المنية مساء الثلاثاء الفائت عن عمر يناهز ٧٢ عاماً بعد صراع مع المرض.

وأرسل سفير روسيا الاتحادية لدى الجمهورية العربية السورية الكسندر يفيموف برقية تعزية إلى الأمين العام المساعد لحزب البعث هلال هلال، باسم الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف وباسمه، أعرب فيها عن أحر وأخلص التعازي القلبية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولعائلة المرحوم.

وجاء في برقية التعزية: «ببالغ الحزن وعميق الألم تلقينا نبأ وفاة الرفيق المهندس يوسف الأحمد، بهذه المناسبة الحزينة أود باسم السيد ميخائيل بوغدانوف الممثل الخاص لرئيس روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا ونائب وزير الخارجية الروسي، وباسمي شخصياً، أن أتقدم بأحر وأخلص التعازي القلبية لكم في حزب البعث العربي الاشتراكي، ولعائلة المرحوم مع فائق التقدير والاحترام».

وتوفي عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الوزير والسفير السابق الرفيق يوسف الأحمد مساء الثلاثاء الفائت بمشفى الشامي في دمشق، عن عمر يناهز ٧٢ عاماً بعد صراع مع المرض.

وبدأ الأحمد مسيرته السياسية في صفوف الحزب في سن مبكرة من حياته حيث تدرج حتى أصبح عضواً للقيادة المركزية للحزب عام ٢٠١٣ ورئيساً لمكتب التنظيم.

عمل الأحمد وزيراً للنقل ووزيراً للدولة وسفيراً لسورية في جامعة الدول العربية وشغل عدة مناصب حزبية خلال مسيرته.

وعرف الراحل بمواقفه الوطنية الصلبة ودفاعه الشرس عن سورية في المحافل العربية والدولية.

ولدى الأحمد ولدان ماهر ورشا وهو من مواليد عام ١٩٤٧.

النظام التركي واصل عدوانه رغم الاتفاق «الغامض» وتصاعد انتهاكات مرتزقته في شرق الفرات

الجيش يتصدى لإرهابيي أردوغان بريف الحسكة

وحدات الجيش السوري في مطار الطبقة (أ ف ب – أرشيف)

الوطن- وكالات

تنفيذاً لواجبه الوطني بالدفاع عن حدود البلاد، تصدى الجيش العربي السوري أمس، لمجموعة من الميليشيات الإرهابية المسلحة الموالية للاحتلال التركي حاولت التسلل باتجاه نقاطه في ريف الحسكة، بالترافق مع مواصلة قوات الاحتلال التركي عدوانها في المنطقة واحتلال المزيد من القرى.

وحسب وكالة «سانا»، «تصدت وحدة من الجيش العربي السوري اليوم (أمس) لمحاولة مجموعة من مرتزقة النظام التركي التسلل باتجاه نقاطها في قرية الأهراس شمال غرب تل تمر بريف الحسكة»، مؤكدة أن وحدة من الجيش اشتبكت مع المهاجمين وصدتهم.

جاء ذلك، في وقت واصلت قوات الاحتلال التركي والميليشيات الإرهابية المسلحة الموالية لها عدوانهما على الأراضي السورية، واحتلتا قريتي جان تمر شرقي والشكرية بريف رأس العين، وقطعتا طريق تل تمر– رأس العين، حسب «سانا».

على خط مواز، نشر المركز الإعلامي لميليشيا «قسد» على صفحته في «الفيسبوك» بياناً لحصيلة العمليات القتالية للميليشيا خلال الـ(٢٤) ساعة الماضية (أول من أمس).

وقال البيان: «بالرغم من قرار وقف إطلاق النار، إلا أن الدولة التركية والميليشيات الإرهابية الموالية لها لم تتوقف عن استهداف المناطق الحدودية كما استمرت بشن الهجوم على مدينة رأس العين واشتبكت معهم قواتنا (مسلحو قسد) في إطار حقها المشروع بالدفاع عن النفس».

وذكر البيان أنه في إطار حق «قسد» المشروع بالدفاع عن النفس، تصدت الأخيرة لقوات الاحتلال التركي والميليشيات الموالية له في المدينة وتم إعطاب ٣ مدرعات ومقتل ما لا يقل عن ١٣ إرهابياً (من المسلحين الموالين للاحتلال التركي) وإصابة ٣ آخرين بجراح.

وعلى محور قرية زركان، أشار البيان إلى مقتل ١٢ مسلحاً من صفوف «قسد» وإصابة ١٢ آخرين بجراح.

وفي مجمل الأعمال القتالية على محور عين العرب– تل أبيض، قال البيان: إنه قتل ١٨ جندياً تركياً ومسلحاً من الميليشيات الموالية للاحتلال التركي وأصيب عدد آخر بجراح، في حين قتل ٢٥ مسلحاً من «قسد» وأصيب ١٧ آخرين بجراح.

الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» من جهته ذكر أن القيادة العامة لميليشيا «قسد» دعت واشنطن في بيان إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته مع النظام التركي والضغط على الأخير لفتح ممر إنساني للمدنيين.

في المقابل، ذكرت وزارة دفاع النظام التركي في بيان نقلته وكالة «الأناضول» للأنباء، أن مسلحي الميليشيات الكردية قاموا بـ١٤ خرقاً خلال آخر ٣٦ ساعة، وزعمت أن قوات الاحتلال التركي التزمت التزاماً كاملاً باتفاق ما أسمته «المنطقة الآمنة».

والخميس الماضي، توصل الاحتلالان التركي والأميركي إلى اتفاق لتعليق العدوان لمدة /١٢٠/ ساعة، يقضي بأن تكون ما تسمى «المنطقة الآمنة» في الشمال السوري تحت سيطرة جيش الاحتلال التركي، مقابل رفع العقوبات الأميركية عن النظام التركي، وانسحاب الميليشيات الكردية من المنطقة، وقد وصفت دمشق الاتفاق بـ«الغامض».

وشهدت المناطق التي احتلتها قوات الاحتلال التركي والميليشيات الإرهابية الموالية لها ضمن منطقة شرق الفرات، انتهاكات متواصلة، حيث ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه ما أن تسيطر (تحتل) تلك الميليشيات على منطقة، حتى تبدأ عمليات التعفيش والسرقات وترهيب المواطنين واختطافهم لدفع فديات تقدر بـ١٠ ملايين ليرة سورية، وقتلهم في بعض الأحيان.

وأشار «المرصد» إلى أن ٦ أشخاص فارقوا الحياة في مدينة رأس العين، متأثرين بجراحهم التي أصيبوا بها جراء العدوان التركي في المدينة، وذلك بعد منع الميليشيات الموالية للاحتلال التركي من دخول القافلة الطبية لإخلاء الجرحى على الرغم من الاتفاق الأميركي التركي على وقف العدوان التركي الذي أعلن عنه يوم الخميس الماضي.

أما في مدينة الرقة، «فقد نقلت وكالات معارضة عن مصدر محلي من ميليشيا «قسد» تأكيده أن الميليشيا اعتقلت أمس، أكثر من ١٧ شاباً من قرية بعاص بعدما رفعوا علم الجمهورية العربية السورية وكتبوا شعارات مؤيدة للدولة السورية على جدران منازل القرية من دون توفر معلومات إضافية.

كما نقلت الوكالات عن مصادر أهلية تأكيدها أن مليشيا «قسد» اعتقلت ١٥ شخصاً خلال حملة مداهمة نفذتها بقرية الحوس بعدما خرجوا بمسيرة مؤيدة للدولة السورية.

وانتشرت وحدات من الجيش العربي السوري في منطقتي عين عيسى بالرقة وتل تمر شمال الحسكة، في إطار اتفاق أبرمته الحكومة السورية مع «الإدارة الذاتية» ينص على دخول قوات الجيش إلى المناطق الحدودية مع تركيا لمواجهة العدوان التركي.

مقابل ذلك، ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن الجيش العربي السوري انتشر في عدة نقاط على طول الشريط الحدودي مع تركيا، مشيراً لعودة نازحين إلى مدينة عين العرب غادروها مع بدء العدوان التركي على شمال وشرق سورية.

قولاً واحداً

ميزان القوى الجديد

مازن بلال

غضب الوسط السياسي الأميركي من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب قواته من سورية يعبر عن ظاهرة سياسية، فالمسألة ليست فقط في صراع الكونغرس مع قرار الرئيس بل أيضاً في نوعية النظر إلى جغرافية الأزمات، فالانسحاب الأميركي عموماً يعبر عن عبور خارج المشاكل الإقليمية، فهو ليس تخلياً أميركياً عن الأكراد بقدر ما كونه انحسار الأولوية الأميركية تجاه المنطقة، فالقرار الذي يعتبره البعض فردياً يشكل سياقاً تبلور تدريجياً خلال العقد الماضي، وهو التحول داخل السياسة الأميركية في مرحلة التوازن مع القوى الأخرى سواء كانت روسيا أم الصين.

بدأ الأمر في ليبيا في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما الذي قدمت إدارته أشكالاً من الخلل الإستراتيجي لكنه اتضح في سورية، فهذه الإدارة بقيت دون إستراتيجية واضحة تجاه سورية، وهو أمر تكرر مراراً خلال جلسات الاستجواب داخل الكونغرس، وتعمق أكثر من خلال الصراع الدبلوماسي في مجلس الأمن الذي أوضح أن الصين وروسيا ومن خلال الأزمة السورية يكسران الروتين داخل مجلس الأمن، لكن الحدث الأبرز كان في عدم قدرة الرئيس أوباما على اتخاذ قرار بـ«ضرب سورية»، وتفضيله للحل الروسي الذي مهد عملياً لدخول موسكو عسكريا إلى سورية.

عملياً فإن ما حدث هو سلسلة من الاتجاهات الإستراتيجية تجاه الشرق الأوسط، كان من الصعب تداركها بشكل سريع وعلى الخصوص في سورية، وهو ما دفع الرئيس ترامب للحديث خلال حملته الانتخابية عن نيته سحب القوات الأميركية من سورية، ورغم تأخر تنفيذ هذا القرار لكنه يحدث بطريقة مربكة ليس لأنه يعبر عن خلافات داخل الإدارة الأميركية، إنما لبعده العام في الإستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة.

قدم هذا الانسحاب فرصة لرسم ميزان جديد يمنع وفق التصور الأميركي تمركز القوة في إيران، فهو يضعنا أمام احتمالين:

– الأول توسيع الدور الإقليمي التركي، فالضجيج الأوروبي تجاه أنقرة لا يعني الكثير على مستوى التوازن في شرقي المتوسط، والاحتلال التركي لمساحة من سورية هو في النهاية ورقة تركية مهمة ضمن أي تفاوض قادم. إن مفهوم توسيع الدور التركي هو ليس إستراتيجية بقدر كونه تعديلاً في الميزان الإقليمي، على الأخص في ظل الصراع الأميركي مع إيران، والطريقة الغريبة للرئيس ترامب في إخراج قراراته لا تعني عدم وجود مساحة سياسية يستند إليها وتعبر عن توجهات عامة، فالسياسة الأميركية تتجه إلى النظر تجاه شرقي المتوسط كحالة لا يمكن استيعابها عبر الضغط الدولي الذي تمارسه ضد إيران بالدرجة الأولى، بل لا بد من دفع باقي القوى للتعامل مع هذا الأمر ولو على المستوى الدبلوماسي، وتركيا ستقف عملياً ضد التوسع الإيراني تجاه شرقي المتوسط وفق نظر الإدارة الأميركية.

– الثاني تجزئة المسائل الإقليمية لمنع ظهور جبهات وتحالفات عريضة، فالخطوة الأميركية بالانسحاب أربكت إلى حد بعيد الموقف العربي، وسحبته نحو مساحة أقرب إلى دمشق من أي وقت مضى منذ اندلاع الأزمة.

لا تسعى الولايات المتحدة إلى فسح مجال لسورية كي تعود إلى الموقع ذاته قبل ٢٠١١، بل تحاول جعل الجامعة العربية ضمن التوازن، وتضعها من جديد في موقع سياسي مختلف بعد أن كانت غطاء لتحرك دول الخليج عموما، وهذا الأمر سيتيح مجالاً تنافسياً بين بعض الدول العربية وإيران على المساحة الدبلوماسية، بدلاً من التناقضات الحادة، وربما تكون سورية الموضوع الرئيس لهذا التنافس في مواجهة النفوذ الإيراني المزعوم.

خريطة جديدة تتبلور وتتبدل معها التوازنات عشية انعقاد الجلسة الأولى للجنة الدستورية في جنيف نهاية الشهر الحالي، وستغدو الكتل المتفاوضة أمام واقع جديد سيظهر على الأخص في قدرة المجموعة الثالثة في اللجنة، أو ما يسمى اللجنة الدستورية، على التحرك خارج الإطار التقليدي الذي تفرضه المعارضة، فالتحولات الإقليمية قبل جنيف ستبدل طبيعة النظر إلى الدستور السوري وتوازناته داخل واقع إقليمي مضطرب.

دعوات أوروبية لإبعاد تركيا من «الناتو» وأردوغان يهدد بسحق المقاتلين الأكراد!

احتجاجات في رام الله خارج المكتب الثقافي التركي ضد العدوان التركي على شمال سورية (أ ف ب)

وكالات

رغم تصاعد حدة الإدانات الدولية لعدوان النظام التركي على الأراضي السورية، ومطالبة أعضاء حلف شمال الأطلسي «الناتو» بإبعاد تركيا من الحلف، أكد رئيس هذا النظام رجب طيب أردوغان، عزمه استئناف عدوانه الذي لم يتوقف أصلاً إذا لم ينسحب المقاتلون الأكراد من شمال شرق البلاد، مهدداً بـ«سحق رؤوسهم».

فقد، دعا رئيس الحكومة التشيكية أندريه بابيش في تصريح صحفي، وفق وكالة «سانا» إلى إجراء تغييرات في المعاهدة الخاصة بتأسيس حلف شمال الأطلسي «الناتو» على خلفية العدوان التركي على الأراضي السورية بالنظر لكون تركيا عضواً في الحلف.

وقال: العدوان التركي «أمر لا يمكن قبوله» ولذلك يجب على الأوروبيين الأعضاء في الحلف التحدث عن إمكانية صياغة اتفاقية جديدة، في إشارة إلى رغبته بأن يتم إبعاد تركيا من «الناتو».

بدورها، حذرت رئيسة لجنة الدفاع في مجلس النواب التشيكي، يانا تشيرنوخوفا، من أن العدوان التركي يهدد استقرار وأمن المنطقة كلها، ونبهت إلى أنه يقوض سمعة «الناتو» ككل.

من جانبه، دعا نائب وزيرة الخارجية البلغاري بيتكو دويكوف، إلى وقف فوري للعدوان التركي، وأكد خلال لقائه القائم بأعمال السفارة السورية في العاصمة البلغارية صوفيا محمد محمد، حق سورية المشروع في محاربة الإرهاب على كامل أراضيها.

وفي ألمانيا، أكدت نائبة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب اليسار الألماني، سيفيم داغدلين، أن العدوان التركي انتهاك للقانون الدولي، داعية إلى فرض تدابير عقابية مباشرة على رئيس النظام التركي جراء هذا العدوان.

من جانبه، انتقد وزير الخارجية الألماني السابق زيغمار غابرييل، ضعف الاتحاد الأوروبي وسلوكه الخجول للغاية تجاه العدوان التركي، في وقت أكد رئيس جمعية الصداقة الروسية السورية ألكسندر دزاسوخوف، أن السلوك العبثي للولايات المتحدة في سورية مستمر عبر مواصلة عرقلة استتباب الأمن فيها.

في أثناء ذلك، نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية، حسب وكالة «فارس» الإيرانية تقريراً قالت فيه: إن الأمم المتحدة أعلنت جمع إفادات حول ما تردد عن مزاعم «بأن تركيا استخدمت الفوسفور الأبيض الأسبوع الجاري في هجمات استهدفت أطفالاً في شمال سورية».

وأضافت: إن «المنظمة الدولية لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية أشارت من جانبها إلى أنها على دراية بالوضع شمال سورية وتقوم بجمع الأدلة فيما يتصل بمزاعم استخدام أسلحة كيميائية».

وأشارت «الغارديان» إلى أن «الهلال الأحمر الكردي تحدث عن وجود ٦ إصابات بين المدنيين والعسكريين يعانون حروقاً شديدة نتيجة تعرضهم لسلاح غير معروف، وأنه يقيم الموقف مع جهات دولية أخرى»، لكنه لا يؤكد حتى الآن تعرضهم لسلاح كيميائي.

في المقابل، قال أردوغان، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: إنه أبلغ ترامب، بأن القوات التركية ستستأنف عمليتها في حال عدم انسحاب «وحدات حماية الشعب» الكردية، خلال مدة ١٢٠ ساعة، المنصوص عليها في الاتفاق التركي الأميركي بشأن وقف إطلاق النار في المنطقة، وأضاف: «سنستمر في سحق رؤوس الإرهابيين»، علماً أن العدوان التركي لم يتوقف رغم الإعلان عن الاتفاق.

وتعهد أردوغان بتنفيذ تركيا «خطة خاصة» بشأن انتشار الجيش العربي السوري في عدد من المدن والبلدات شمال شرق سورية.

وذكر أنه ينوي مناقشة هذا الموضوع مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، خلال الزيارة التي ينوي القيام بها إلى روسيا، ٢٢ الشهر الجاري.

يأتي ذلك، في وقت عبرت الإدارة الأميركية، وفق موقع قناة «سكاي نيوز عربية» الإلكتروني عن أملها في التزام الأتراك والأكراد باتفاق وقف إطلاق النار المعلن بينهما، وأكدت على استمرار انسحاب القوات الأميركية من شمال سورية.

في سياق آخر، أعرب أردوغان عن أمله في أن تكون «اللجنة الدستورية»، التي ستعقد أواخر تشرين الأول الجاري بمدينة جنيف، «ميلاداً لمرحلة حل سياسي في سورية»، وفق «روسيا اليوم».

والخميس الماضي، توصلت أنقرة وواشنطن إلى اتفاق لتعليق العملية العدوانية التركية المسماة «نبع السلام» في شمال شرق سورية، يقضي بأن تكون ما تسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة تحت سيطرة جيش الاحتلال التركي، ورفع العقوبات عن أنقرة، وانسحاب القوات الكردية من المنطقة.

ومنذ التاسع من شهر تشرين الأول الجاري، يشن النظام التركي عدواناً على الأراضي السورية في شمال شرق البلاد ما أدى إلى استشهاد وإصابة المئات من المدنيين ووقوع أضرار مادية كبيرة ونزوح كبير للمدنيين.

حدو لقادة «قسد»: يجب إكمال الاتفاق مع الجيش السوري لينتشر في شرق الفرات

سيلفا رزوق

اعتبر المستشار الإعلامي السابق لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية في منطقة عفرين، ريزان حدو، أن من واجب السوريين جميعاً دعم الاتفاق بين دمشق و«قسد» وترسيخه كخيار وقرار إستراتيجي وليس تكتيكياً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار حدو إلى أن «سورية مقبلة على عدة استحقاقات مهمة، اللجنة الدستورية، انتخابات مجلس الشعب، انتخابات الرئاسة، وينبغي أن نخوض هذه الاستحقاقات معاً في الخندق ذاته لتحقيق الأهداف ذاتها، لكي نعزز من موقفنا كسوريين ونشد من أزر بعضنا بعضاً، فالانتصار العسكري يجب أن نرسخه بانتصار سياسي وهذا يجب أن يكون هدفنا كسوريين وطنيين».

ولفت حدو إلى أن الغاية الحقيقية وراء مشروع ما يسمى «المنطقة الآمنة» التي أعلن عنها رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان مؤخرا، هو إنشاء جدار بشري داخل الأراضي السورية على غرار الجدار الإسمنتي التي بناه على طول الحدود السورية التركية.

وحسب حدو، فإن الهدف من هذا الجدار البشري هو السيطرة على الشمال السوري عبر إنشاء مستوطنات تضم الحاضنة الشعبية للنظام التركي من تنظيم «الإخوان المسلمين»، وهو خطوة على طريق تكرار السيناريو القبرصي، لافتا إلى أن «مثل هذا الجدار البشري سيمثل حارساً أميناً غير مكلف للحدود التركية، ومستودعاً كبيراً للعناصر الإرهابية يتم استخراجهم وإرسالهم إلى دول ومناطق أخرى حسب المصلحة التركية، وفي حال تعذر تحقيق الهدف الثاني تكون الخطة التركية البديلة هي الإمساك بالشمال السوري كورقة تفاوض، وبالتأكيد سيكون الملف الكردي حاضراً كأحد الأهداف التركية مع تأكيد أنه ليس الهدف الرئيس والإستراتيجي للمشروع التركي».

> رأى أن أميركا رمت طوق النجاة لأردوغان وخلطت الأوراق باتفاقها مع أنقرة بشأن شرق الفرات

وبخصوص اتفاق وقف إطلاق النار الأميركي التركي، اعتبر حدو أن هذا الاتفاق «فيه غموض وهناك نقاط بحاجة للتوضيح»، مشيراً إلى أن نائب الرئيس الأميركي تحدث كثيراً عن انسحاب «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، «لكن لم يكن هناك أي إشارة إلى انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية التي احتلتها، وعلى الأقل مبدئياً كخطوة أولى انسحاب الجيش التركي وأدواته من الأراضي السورية التي احتلتها منذ ٩ من تشرين أول ناهيك عن عفرين»، ولافتاً إلى أنه «إذا كان الجيش السوري هو من سيحل محل «قسد» في المناطق التي حسب مايك بانس يجب أن تنسحب منها «قسد» فهذا أمر مرحب به، أما إن كان الجيش التركي هو الذي سينتشر أو هو الذي سيشرف على تلك المناطق عبر ما يسمى «الجيش الوطني» الحليف لأنقرة، فهذا معناه استكمال للتغيير الديمغرافي، ولكن هذه المرة تحت مسمى اتفاق السلام، وسكان تلك المناطق لم ولن يقبلوا أن يعيشوا تحت سلطة أنقرة وحلفائها من الفصائل».

ووجه حدو رسالة لقادة «قسد»، مذكراً إياهم بأن دماء آلاف الشهداء سالت دفاعاً عن الأرض، ومقاومة عفرين أمانة في أعناقكم، لذلك عليهم «ألا يقبلوا بالاحتلال التركي للأرض سلماً، بعد أن عجز عن احتلالها حرباً، وإن كان الانسحاب لا مفر منه فعليهم إكمال الاتفاق مع الجيش السوري، لينتشر في كامل جغرافيا شمال شرق سورية، والقتال تحت لواء الجيش السوري لسحب ذريعة التركي»، داعياً إلى أن يكون شعارهم: «لا للثقة بالأميركي، لا للتغيير الديموغرافي باسم السلام، لا للمنطقة الآمنة التركية، لا لنسيان الأراضي المحتلة».

ونبه حدو من أن الاتفاق الأميركي التركي جاء ليؤكد المؤكد، أن لواشنطن حليفين إستراتيجين فقط في المنطقة هما تركيا وكيان الاحتلال «الإسرائيلي»، والرئيس الأميركي رمى حبل النجاة لأردوغان بعد أن قلب اتفاق دمشق مع «قسد» وتحرك الجيش السوري إلى الشمال الطاولة على عملية «نبع السلام» المتعثرة، فوجد أردوغان نفسه محشوراً بزاوية العودة إلى التنسيق مع الحكومة السورية، استناداً إلى تفاهمات ما قبل ٢٠١١، حيث كان من المنتظر أن يكون لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأردوغان الأسبوع المقبل بمنزلة إعلان أردوغان عن خضوعه وإذعانه للوضع الجديد بما فيه من تحجيم للدور التركي في سورية، ولكن الأميركي عاد وخلط الأوراق من جديد، مشدداً على أنه ينبغي الانتظار لمعرفة كيفية وماهية رد محور «دمشق– طهران– بكين– موسكو» على الاتفاق الأميركي التركي.

القرار رقم /٢٨٨٧/

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

التصديق على قرار الهيئة العامة لشركة سيما للاستثمارات المحدودة المسؤولية المنعقد قانونياً بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٨ والذي يقرر فيه الموافقة بالإجماع على حل الشركة وتصفيتها رضائياً وتوزيع أموالها بين الشركاء كلاً حسب حصته في رأسمال الشركة بعد الأخذ بعين الاعتبار مايترتب على الشركة تجاه وزارة المالية والغير وتفويض السيد حسام الدين قضماني بن محمد بمتابعة كافة إجراءات الحل لدى كافة الوزارات والجهات المعنية وإجراءات الشهر لدى أمانة السجل التجاري المختصة ويستمر مدقق الحسابات بعمله لحين الانتهاء من اعمال التصفية بشكل نهائي.